



عددها تجاوز ال 35 قراراً وتوجيهاً منذ 19 مايو الماضي لتسريع عجلة الإنجاز

تقريراً قرارات مجلس الوزراء تترجم التوجيهات السامية لخريطة طريق المرحلة المقبلة

﴿ سمو الأمير للوزراء : المرحلة الجديدة .. عمل جاد وعطاء لا محدود ﴾

﴿ تضمنت القرارات 4 ملفات رئيسية وحزمة توجيهات إصلاحية في قضايا حيوية ﴾

نطاق وسبل التواصل بين المسؤولين والمواطن.

قضايا جوهرية

ولامست الجهود الحكومية

خلال تلك الفترة

قضايا جوهرية، منها

الإعلان عن توفير ١٥

ألف وظيفة للمواطنين

والمواطنات الباحثين

عن عمل، وطرح جميع

ممارسات وزارة الأشغال

العامة لصيانة الطرق

والخطوط السريعة

علاوة على تسارع وتيرة

التحول الرقمي وخطوات

تعزيز قدرات الدولة

لمواجهة تحديات الطاقة.

المرحلة الجديدة .. عمل

جاد وعطاء لا محدود

ويتواصل الحراك

الحكومي الرامي إلى دفع

عجلة التنمية المنشودة

وهو ما أكدته سمو رئيس

مجلس الوزراء الشيخ

أحمد عبدالله في ٢٨

مايو الماضي بأن «هناك

كماً هائلاً من المشاريع

التنموية قادم في

الطريق».

وكان صاحب السمو قد

ترأس اجتماعاً استثنائياً

لمجلس الوزراء في قصر

بيان في ١٥ مايو الماضي،

أكد سموه خلاله على

البدء في مرحلة جديدة

من مراحل العمل الجاد

المستمر والعطاء المستمر

للامحدود لوطن له

حقوق... ومواطنون

أقسمنا على الذود عن

حرياتهم ومصالحهم

وأموالهم.

بمواطن الهدر لديها

وتحديد الإجراءات

الواجب اتخاذها لمعالجتها

بالتزامن مع توجيهات

حكومية مشددة بالتعاون

مع ديوان المحاسبة في

حماية المال العام.

الصحة العامة

وفي إطار جهود تطوير

الصحة العامة، كلف

مجلس الوزراء وزارة

الصحة بالتنسيق مع

الجهات الحكومية المعنية

لتنفيذ مشروع المسح

الصحي الوطني للسكان

في دولة الكويت.

تسريع عجلة الإنجازات

وتنفيذاً لسلسلة القرارات

الحكومية، شرعت وزارات

الدولة والجهات الحكومية

المختلفة في دراسة آليات

تسريع عجلة الإنجاز

واعتماد سياسات مرنة

لتحقيق نتائج ملموسة

على أرض الواقع.

ودشن الوزراء اجتماعات

مشتركة تهدف إلى

تعزيز التعاون بين

الوزارات والجهات التابعة

لها وتهيئة البيئة

لتنسيق أوثق في القضايا

المشتركة.

سياسة الباب المفتوح

وانطلقت سياسة الباب

المفتوح في قطاعات

وإدارات الدولة، حيث

خصص الوزراء أوقاتاً

محددة خلال الأسبوع

لاستقبال المواطنين كما

عمموا على قياديي

الجهات التابعة توسيع



في الدولة، فقد تتابعت

الخطوات في هذا الاتجاه

إذ قرر اتخاذ الإجراءات

القانونية لسحب حيازات

زراعية ثبت استخدامها

في أنشطة وأغراض

مخالفة للقانون.

كما كلف مجلس الوزراء

الوزارات والجهات

الحكومية كافة بالعمل

على معالجة الملاحظات

وتنفيذ التوصيات الواردة

بالتقرير السنوي لجهاز

متابعة الأداء الحكومي

عن العام ٢٠٢٣، وموافقة

الجهاز بتقرير دوري كل

ثلاثة أشهر بهذا الشأن.

وعهد المجلس إلى جهاز

متابعة الأداء الحكومي

تقديم عرض مرئي

لمجلس الوزراء كل ثلاثة

أشهر، يتضمن جهود

الجهات الحكومية في

تلافي الملاحظات الواردة

بتقرير الجهاز.

ولسد منافذ الهدر، كلف

المجلس وزارة المالية

بموافقة جميع الجهات

الاهتمام بالتنمية والهوية الوطنية والإصلاح المالي ومكافحة الفساد



بعض الأشخاص الذين

حصلوا عليها عبر الغش

والتزوير وغيرها من

الطرق غير القانونية.

محاربة الفساد ومعالجة

الهدر

وإذ شددت توجيهات

مجلس الوزراء على

تكريس العدالة ومحاربة

أوجه الفساد وتعزيز

دور الأجهزة الرقابية

توجيهات إلى الهيئة

العامة للاستثمار والجهات

الحكومية المعنية

بالاستثمار بتكثيف

جهودها للاستثمار داخل

الكويت، بهدف تنوع

مصادر الدخل غير

النفطية من أجل خلق

فرص وظيفية جديدة

للشباب الكويتي.

الهوية الوطنية

وبالنسبة للثقافة

الوطنية، فقد وافق

مجلس الوزراء خلال

اجتماعاته المتعاقبة على

عدد من محاضر اللجنة

العليا لتحقيب الجنسية

التي تتضمن حالات

فقد وسحب الجنسية من

(كويتا) - عبر أكثر من ٣٥

قراراً وتوجيهاً أصدرها

مجلس الوزراء برئاسة

رئيس مجلس الوزراء سمو

الشيخ أحمد عبدالله

منذ ١٩ مايو الماضي عملت

الحكومة على ترجمة

التوجيهات السامية

لحضرة صاحب السمو

أمير البلاد الشيخ مشعل

الأحمد الجابر الصباح

حفظه الله ورعاه التي

رسمت خريطة طريق

المرحلة المقبلة.

ومع توسع دائرة القرارات

الحكومية الصادرة خلال

تلك الفترة لتغطي جملة

من القضايا على مختلف

الصعد، تتصدر المشهد

أربعة ملفات رئيسية

تمثلت في مجالات

التنمية والإصلاح المالي

والاقتصادي والهوية

الوطنية ومكافحة

الفساد.

قرارات تنموية

في الشق التنموي، بدأ

مجلس الوزراء بإقرار

مشروع مرسوم بتشكيل

مجلس إدارة الجهاز

المركزي للمناقصات

العامة، مدعماً بتوجيه

لمضاعفة الجهد وتسهيل

الإجراءات وتسريع إقرار

الجهاز للمشاريع المهمة

المدرجة على جدول

أعماله.

أعقب ذلك تكليف مجلس

الوزراء الجهات المعنية

بمشروع إنشاء وتشغيل

ميناء مبارك الكبير

بضرورة سرعة المضي